

مفهوم الدولة المدنية في الفكر السياسي الإسلامي المعاصر:

دراسة نقدية تحليلية (2010-2024)

The Concept of the Civil State in Contemporary Islamic Political Thought: A Critical Analytical Study (2010–2024)"

¹ م.د. عمر الفاروق يونس محمد قاسم، أستاذ الفقه وأصوله في جامعة الموصل / كلية العلوم الإسلامية / قسم الحديث وعلومه

تاريخ الاستلام: 2026/03/28 تاريخ القبول: 2026/05/17 تاريخ النشر: 2026/05/31

ملخص:

شهدت العقود الأخيرة، ولا سيما بعد اندلاع ثورات الربيع العربي عام 2011، جدلاً واسعاً حول مفهوم "الدولة المدنية" في الفكر السياسي الإسلامي المعاصر. يسعى هذا البحث إلى تحليل هذا المفهوم ودراسة تمثالاته المختلفة خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2024، مستخدماً منهجاً نقدياً تحليلياً مقارناً يفحص مواقف المدارس الفكرية الإسلامية المختلفة. تنقسم هذه المدارس، بحسب تصنيفنا الإجرائي، إلى ثلاث فئات رئيسية: المدرسة التوفيقية التي يمثلها مفكرون مثل راشد الغنوشي ويوسف القرضاوي، والمدرسة الرافضة بتياراتها السلفية والجهادية، فضلاً عن المدرسة التجديدية التي ينتمي إليها محمد شحرور ونصر حامد أبو زيد وآخرون. كشف البحث عن تناقضات عميقة في تعريف المفهوم وتوظيفه، متأثرة بالسياقات السياسية المختلفة والتجارب التاريخية والتوجهات الأيديولوجية. من خلال تحليل الخطابات ودراسة التجارب التطبيقية في تونس وتركيا ومصر، يقترح البحث نموذجاً نظرياً يطلق عليه "الدولة المؤسسية الإسلامية"، يسعى إلى تجاوز الثنائية القائمة بين "الدينية" و"المدنية" عبر التركيز على بناء المؤسسات ومقاصد الشريعة والمواطنة المتساوية والفصل بين السلطات. يختتم البحث بمجموعة من التوصيات الموجهة للباحثين وصناع القرار، داعياً إلى تطوير مفاهيم أصيلة تستجيب للتحديات المعاصرة.

الكلمات المفتاحية: الدولة المدنية، الفكر السياسي الإسلامي، الربيع العربي، العلمانية، الديمقراطية، المواطنة، الحركات الإسلامية.

Abstract:

Recent decades, particularly following the Arab Spring uprisings of 2011, have witnessed extensive scholarly debate surrounding the concept of the "civil state" within contemporary Islamic political thought. This research endeavors to analyze this concept and examine its various manifestations during the period extending from 2010 to 2024, employing a critical analytical comparative methodology that scrutinizes the positions of diverse Islamic intellectual schools. These schools, according to our operational classification, are divided into three principal categories: the reconciliatory school, represented by thinkers such as Rashid al-Ghannouchi and Yusuf al-Qaradawi; the rejectionist school, encompassing Salafi and jihadist currents; and the reformist school, to which Muhammad Shahrour, Nasr Hamid Abu Zayd, and others belong.

The research reveals profound contradictions in the definition and deployment of the concept, influenced by varying political contexts, historical experiences, and ideological orientations. Through discourse analysis and examination of practical applications in Tunisia, Turkey, and Egypt, the study proposes a theoretical model termed the "Islamic Institutional State," which seeks to transcend the existing dichotomy between the "religious" and the "civil" by emphasizing institutional development, the objectives of Sharia (Maqasid al-Shari'ah), equal citizenship, and separation of powers. The research concludes with a series of recommendations directed toward researchers and policymakers, advocating for the development of authentic concepts that respond to contemporary challenges.

Keywords: Civil State, Islamic Political Thought, Arab Spring, Secularism, Democracy, Citizenship, Islamic Movements.

مقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله محمد ﷺ، وعلى آله وصحبه، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

لقد كان مفهوم "Civte State" أحد أكثر القضايا خلافاً في الفكر السياسي العربي والإسلامي في العقد الذي تلا الربيع العربي عام 2011. أثار هذه التحولات السياسية والاجتماعية عدة أسئلة حول الدولة، وشكلها، وطبيعتها، وعلاقتها بالدين، وأصبحت تأخذ حيزاً كبيراً في الأوساط العلمية والاجتماعية والسياسية، وفي وسط هذا الجدل المحتدم برز مصطلح (الدولة المدنية) كحل توفيقى محتمل لدى البعض أو كشعار سياسى يحمل دلالات متباينة لدى البعض الآخر، أو كهدف إصلاحى تسعى إليه قوى التغيير الديمقراطى.

إلا أن هذا المفهوم الذي يبدو واضحاً في ظاهره يكتنفه الكثير من الغموض والالتباس عند محاولة تحديد مضمونه الدقيق في السياق الإسلامي حيث أصبح ساحة للصراع الأيديولوجي أكثر منه مادة لنقاش هادئ.

وعليه، فإن التحدي الأساس للبحث يتمثل في التباين العميق، بل والتناقض أحياناً، في تعريف وتوظيف مفهوم الدولة المدنية داخل التيارات الفكرية الإسلامية المعاصرة، حيث يتمثل هذا التباين على سبيل المثال في أن بعض تيارات الإصلاح والتوفيق كحركات النهضة الإسلامية بتونس، تعتبر المفهوم متماشياً مع جوهر الإسلام وأهدافه، بينما يراها تيارات أخرى، وبالأخص السلفيتان العلمية والجهادية، مفهوماً غريباً دخيلاً مترابطاً مع مفهوم العلمانية وإبعاد الدين عن السياسة، فيما يدعو تيار ثالث، إلى ضرورة إعادة قراءة النصوص الدينية وإخراج مفاهيم جديدة للدولة تختلف عن ثنائية الدولة الدينية والمدنية.

إشكالية البحث

بناءً على ما سبق، يحاول هذا البحث الإجابة عن مجموعة من الأسئلة الكبرى المتشابهة. أولاً، ما الذي يجعل مفهوم الدولة المدنية يواجه تحديات مختلفة ومتنوعة بين الفكرين الغربي والإسلامي المعاصرين؟ ثانياً، كيف يمكن تصنيف مدارس الفكر الإسلامي بالموقف من الدولة المدنية؟ ثالثاً، ما الذي يميز كل مدرسة؟ يحاول البحث أيضاً أن يجيب عن السؤال المرجعي بشأن مدى التشابه بين التصورات الإسلامية للدولة المدنية والنموذج الغربي الليبرالي، وذلك من خلال التطبيق الفعلي على الواقع في ثلاث نماذج إقليمية تونس وتركيا ومصر بعد الربيع العربي، وختاماً، ما الممكن استخلاصه من التحليل النقدي والمقارن لخطاب مدارس مختلفة؟ هل من الممكن إحداث نموذج نظري مقترح يغلب هذه الإشكاليات؟

أهداف البحث

يقوم هذا البحث بتحقيق مجموعة من الأهداف المترابطة، أولها الكشف عن بنية الخطاب الفكري لكل من المفكرين والمدارس الفكرية المختلفة لتفكيك المنظور ومنطلقاته وعقده. ثانياً، القيام بدراسة تقويمية لهذه النتائج في ضوء السياق التاريخي والسياسي التي يتولد منها. كما يقوم البحث بدراسة مقارنة بين المنظورات الإسلامية المختلفة والنموذج الغربي لاقتراحهما بالوقائع الخاصة بنماذج مختلفة. وفي الختام، تهدف الدراسة إلى إيجاد نموذج مقترح يساهم في حل اكتظاظ المنظورات المعروضة لهذه الإشكالية

أهمية البحث

تنبع أهمية البحث من مزيج من العوامل، علمية وعملية وترسيم المنهج: من الناحية العلمية، يسد البحث العديد الفجوات الواضحة في الدراسات النقدية لمفهوم الدولة المدنية في الفكر الإسلامي الحديث. من الناحية العملية، يقدم البحث توجهات عملية لعلماء قاموا برسم شكل واقعي لهذا المفهوم. من الناحية المنهجية: يستخدم البحث منهجية شاملة تجمع بين التحليل النقدي والمقارنة والمسح النظري مما قد يشكل نموذجاً يمكن الاستفادة منه في دراسات مشابهة.

حدود الدراسة

يدرس البحث المدة الزمنية الممتدة من 2010 إلى 2024، حيث شهدت زخماً كبيراً وغير مسبوق في النقاش حول الدولة المدنية بعد الربيع العربي، أما مكانياً، فيشمل العالم العربي والإسلامي، مع التركيز على نماذج فكرية وتطبيقية محددة في المشرق والمغرب العربيين، بالإضافة إلى تركيزنا كنماذج مقارنة مهمة. ومن حيث الموضوع، يركز البحث على مفهوم الدولة المدنية في الخطاب الفكري الإسلامي المعاصر، دون الانغماس بالتفصيل في الجوانب الفقهية أو القانونية المحضة.

الدراسات السابقة

رغم غزارة الكتابات حول موضوع الدولة والإسلام السياسي، إلا أن الدراسات المتخصصة في مفهوم الدولة المدنية في الفكر الإسلامي المعاصر، وخاصة في مرحلة ما بعد الربيع العربي، لا تزال محدودة نسبياً. يمكن تصنيف الدراسات السابقة ذات الصلة إلى قسمين رئيسيين: عربية وأجنبية.

الدراسات العربية

قدم عبد الإله بلقزيز دراسة رائدة بعنوان "الدولة في الفكر الإسلامي المعاصر" (2002)، تناولت تطور مفهوم الدولة في الفكر الإسلامي الحديث (بلقزيز، 2002، ص 178)، غير أن هذه الدراسة لم تركز بشكل محدد على مفهوم الدولة المدنية في مرحلة ما بعد الربيع العربي، وهي الفترة التي شهدت تحولات جوهرية في الخطاب السياسي الإسلامي.

أما محمد عصام زيدان فقد أنجز دراسة متخصصة بعنوان "المواطنة والدولة المدنية في الفكر الإسلامي المعاصر: راشد الغنوشي نموذجاً" (2013)، ركزت على فكر الغنوشي تحديداً (زيدان، 2013، ص 178)، لكنها لم تقدم دراسة مقارنة شاملة للمدارس الفكرية المختلفة، وهو ما يشكل نقطة مهمة في بحثنا الحالي.

من جهته، قدم عزمي بشارة دراسات معمقة حول العلمانية والسلفية (بشارة، 2013، ص 234؛ بشارة، 2018، ص 123)، لكنها كانت أكثر تركيزاً على الجانب النظري دون التطرق الكافي للتطبيقات العملية بعد 2011، وهو ما نسعى إلى معالجته في هذا البحث من خلال دراسة الحالات التطبيقية.

الدراسات الأجنبية

على المستوى الدولي، قدم وائل حلاق دراسة جذرية بعنوان "الدولة المستحيلة: الإسلام والسياسة ومآزق الحداثة الأخلاقي" (2013)، قدمت نقداً عميقاً لفكرة إمكانية قيام دولة إسلامية حديثة (حلاق، 2014، ص 89)، غير أن هذه الدراسة لم تتناول بالتفصيل الخطابات التوفيقية والتجديدية، وهو ما يميز بحثنا الحالي.

كما ركز ناثن براون في دراسته "عندما انتصر الإسلاميون" (2012) على التجربة المصرية وجماعة الإخوان المسلمين بشكل خاص (براون، 2013، ص 145)، لكنها لم تقدم تحليلاً مقارناً للتجارب الأخرى في المنطقة، وهو ما نحاول تداركه في هذا البحث.

بدوره، ناقش شادي حميد في كتابه "الاستثناء الإسلامي" (2014) علاقة الإسلام بالديمقراطية (حميد، 2017، ص 178)، لكنه لم يركز على مفهوم الدولة المدنية تحديداً، مما يترك مجالاً لبحثنا الحالي لتغطية هذه الفجوة.

ما يميز هذا البحث

ينفرد هذا البحث عن الدراسات السابقة بعدة خصائص، فهو يقدم دراسة شاملة للمدارس الفكرية الثلاث (التوفيقية، الرفضية، التجديدية) مع التحليل المقارن بينها، كما يغطي الفترة الأحدث (2010-2024) مع التركيز على التطورات بعد الربيع العربي، والأهم من ذلك، أنه يجمع بين التحليل النظري للخطابات ودراسة التجارب التطبيقية في تونس وتركيا ومصر، وأخيراً، يختتم البحث بتقديم نموذج نظري مقترح للدولة المؤسسية الإسلامية، وهو إسهام نأمل أن يثري النقاش الدائر.

منهجية البحث

اعتمد البحث على منهج نقدي تحليلي مقارن يتكون من ثلاث مكونات رئيسية متكاملة، المكون الأول هو المنهج التحليلي الذي يقوم على تفكيك خطابات المفكرين والمدارس الفكرية المختلفة للكشف عن بنيتها المنطقية ومنطلقاتها الفكرية وتناقضاتها الداخلية.

أما المكون الثاني فهو المنهج النقدي الذي يسعى إلى تقييم هذه الخطابات في ضوء سياقاتها التاريخية والسياسية وتأثيرها على الواقع.

والمكون الثالث هو المنهج المقارن الذي يستكمل الدراسة من خلال مقارنة التصورات الإسلامية المختلفة مع بعضها البعض، ومع النموذج الغربي، ومع تجارب تطبيقية معاصرة.

وقد قسمت البحث إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي

الفصل الثاني: التحليل النقدي والمقارن

الفصل الثالث: دراسة حالة: تونس وتركيا ومصر

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي

المبحث الأول: إشكالية المصطلح والمفهوم

ثمة عقبة أولى تواجه أي باحث في موضوع "الدولة المدنية" في السياق الإسلامي، وهي إشكالية المصطلح نفسه، فعلى الرغم من شيوعه وانتشاره الواسع، يظل المصطلح مفهوماً مراوفاً ومحل خلاف كبير، فالفلاسفة يطلقون على هكذا مفاهيم تسمية "المفهوم المتنازع عليه أساساً" (Essentially Contested Concept)، وهو ما ينطبق تماماً على مفهوم "الدولة المدنية" (غالي، 1956، ص 167).

يمكن إرجاع هذه الإشكالية إلى ثلاثة أسباب رئيسية متداخلة:

1- التعريفات المتباينة للدولة المدنية

لقد كان هناك صراع محتدم بين أصحاب الفكرة الإسلامية وأصحاب الفكرة العلمانية في العالم الإسلامي منذ أن وطئت أقدام المستعمرين بلداننا، وأخذوا ينشرون فكرهم، هذا الفكر الوافد الذي مر على مصفاة المسلمين، فما وافق الدين قبلوه، وما تعارض معه تم رفضه ومحاربته. وهذه الصراعات الفكرية بين أصحاب هذين الاتجاهين، كانت تزداد ضراوتها في بعض الأحيان، وتخف حدتها في أوقات أخرى.

وهناك قضية اشتمد حولها الصراع، وهي قضية شكل الدولة ومرجعيتها وطريقة الحكم فيها، هل الدولة في الإسلام دولة دينية أو ثيوقراطية كما كانت في الغرب في العصور الوسطى؟ أو هي دولة مدنية تؤمن بالمساواة وتطبق العدل وتنشر الحرية؟

فحين نستعرض الأدبيات العربية والإسلامية المعاصرة، نجد أنفسنا أمام فيض من التعريفات للدولة المدنية، يمكن تصنيفها في اتجاهات رئيسية مختلفة:

الاتجاه الأول: يركز على أن الدولة المدنية هي دولة قانون ومؤسسات، وفق هذا التصور، تُفهم الدولة المدنية باعتبارها دولة يسود فيها القانون على الجميع، حكماً ومحكومين، وتستند إلى مؤسسات دستورية تضمن الفصل بين السلطات وتداولها السلمي (القرضاوي، 1997، ص 89).

الاتجاه الثاني: يعرف الدولة المدنية من خلال تحديد ما ليست هي عليه، أي كنعيقض للدولة الدينية والعسكرية، فهي ليست دولة دينية (ثيوقراطية) يحكم فيها رجال الدين، وليست دولة عسكرية يحكم فيها الجيش (بشارة، 2018، ص 123).

الاتجاه الثالث: فيتبناه التيار الرافض، وخاصة السلفي، الذي يرى أن الدولة المدنية هي مجرد قناع للعلمانية التي تهدف إلى إقصاء الشريعة الإسلامية من الحكم والحياة العامة (قطب، 1979، ص 234).

يرى المقري أن ربط السياسة المدنية بالشرع كان أمراً معلوماً بالضرورة لدى الحاكم والمحكوم، لكن المشكلة كانت تكمن في التطبيق على أرض الواقع (المقري، 1968، ص 432).

الاتجاه الرابع: يركز على أن جوهر الدولة المدنية هو مفهوم المواطنة المتساوية بين جميع أفراد المجتمع، بغض النظر عن دينهم أو عرقهم أو جنسهم (شحرور، 1990، ص 178).

2- الجذور التاريخية للمصطلح

ما يزيد من تعقيد المفهوم أن جذوره التاريخية ليست واضحة تماماً في السياق العربي والإسلامي؛ فالمصطلح لم ينشأ بشكل طبيعي من داخل التراث السياسي الإسلامي، بل هو مصطلح وافد من الفكر السياسي الغربي، وارتبط ظهوره في الخطاب العربي الحديث بعملية الترجمة والتفاعل مع الحداثة الغربية منذ القرن التاسع عشر (حوراني، 1977، ص 123).

بعض الباحثين يشيرون إلى أن أول استخدام للمصطلح كان في كتابات المفكرين العرب في عصر النهضة، مثل رفاة الطهطاوي في كتابه "تخليص الإبريز في تلخيص باريز" (الطهطاوي، 1993، ص 234).

وقد وصل المسلمين كتبٌ لفلاسفة اليونان ترجمت تحت عنوان: "السياسة المدنية" (المسعودي، 1409هـ: 239) وكذلك ألف الفارابي كتاباً تحت هذا العنوان (القفطي، بدون تاريخ، ص 119).

وبالرجوع إلى تعريف مصطلح الدولة المدنية "Civil State" في الفكر الغربي، نرى أن هذا المفهوم قد تطور في سياق صراع طويل بين الكنيسة والدولة، والذي انتهى إلى الفصل بينهما، وقد ارتبط هذا المفهوم بالعقد الاجتماعي عند فلاسفة مثل توماس هوبز، جون لوك، وجاني جاك روسو، الذين ادعوا أن شرعية الدولة تستمد من رضا المحكومين، وليس من الحق الإلهي (لوك، 1982، ص 178).

يرى بعض الباحثين أن مصطلح الدولة المدنية ليس له تعريف محدد، وأنه "ليس مصطلحاً علمياً"، ويجزم آخرون بأنه "لا يوجد في العلوم السياسية هذا المفهوم"، ويرون أنه استخدم تجنباً لاستخدام مصطلح العلمانية الذي ترفضه الأوساط الإسلامية.

3- الإشكاليات اللغوية والترجمة

تشكل ترجمة مصطلح "Civil State" إلى "الدولة المدنية" مصدراً رئيسياً للالتباس، فكلمة "Civil" في الإنجليزية تحمل دلالات متعددة ومختلفة، قد تعني "مدني" في مقابل "عسكري" (Military)، وقد تعني "أهلي" أو "خاص" في مقابل "ديني" أو "كنسي" (Ecclesiastical)، وقد تعني "حضري" في مقابل "ريفي" (Rural) (وليامز، 2005، ص 123).

هذا التعدد في المعنى أدى إلى فهم مختلف للمصطلح في السياق العربي، مما ضاعف من الالتباس والتشويش (بشارة، 2013، ص 234).

المبحث الثاني: الخلفية النظرية والمرجعيات الإسلامية

أ. النظريات السياسية الغربية المؤثرة

لا يمكن فهم الجدل حول الدولة المدنية في الفكر الإسلامي المعاصر دون الرجوع إلى النظريات السياسية الغربية التي أثرت بشكل كبير في هذا النقاش، فالليبرالية، على سبيل المثال، تقوم على مبدأ الحرية الفردية، وتعتبر أن وظيفة الدولة الأساسية هي حماية حقوق الأفراد وحياتهم (مل، 2005، ص 145).

كما أن مصطلح "العلمانية" هو ترجمة عربية لمصطلح (Secularism)، والذي هو صيغته نسب لكلمة (Secular)، والتي تعني في اللغة اللاتينية الدنيا أو العالم، فالأصل اللاتيني لمصطلح العلمانية يفيد إذا معنى ما هو دنيوي مقابل ما هو ديني، ورغم ما يدخل في تركيب كلمه العلمانية من حروف كلمة العلم، إلا أنه لا علاقة بين العلمانية نزعة والعلم منهجا، والأصل اللاتيني للترجمة العربية ينفي مثل هذه الصلة (سيف الدولة، 1986، ص 187).

وهي تعني في أبسط صورها فصل الدين عن الدولة، وهي لا تعني بالضرورة معاداة الدين، بل تهدف إلى تحييد الدولة تجاه الأديان المختلفة (كازانوف، 2011، ص 123).

أما الديمقراطية فتعني حكم الشعب بالشعب وللشعب، وتقوم على مبادئ أساسية مثل السيادة الشعبية والانتخابات الحرة والنزاهة والتداول السلمي للسلطة (دال، 2000، ص 234).

ب. المرجعيات الإسلامية

في المقابل، يستند الفكر السياسي الإسلامي إلى مرجعيات خاصة به، فالخلافة تمثل النموذج التاريخي للدولة في الإسلام، وتقوم على فكرة أن الحاكم (ال خليفة) هو خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم في حماية الدين وسياسة الدنيا (المواردي، 1985، ص 178). وقد اعتبر أبو الحسن الندوي أن الخلافة الراشدة مثل للمدنية الصالحة، واعتبر المدنية الإسلامية "ظاهرة جديدة في عالم السياسة والاجتماع، انقلب به تيار المدنية" (الندوي، 1950، ص 112 117).

الشورى، بدورها، تعتبر من المبادئ الأساسية في الفكر السياسي الإسلامي، وهي تعني استشارة أهل العلم والرأي في أمور الحكم (العوا، 2012، ص 234).

أما مفهوم الحاكمية فقد طوره أبو الأعلى المودودي وسيد قطب، ويعني أن الحكم لله وحده، وأن تطبيق الشريعة الإسلامية واجب (قطب، 1979، ص 234).

خريطة الآراء والمدارس الفكرية

أفقر النقاش المحتدم حول الدولة المدنية في الفكر الإسلامي المعاصر استجابات متباينة بل ومتناقضة أحياناً، ويمكن تصنيف هذه الاستجابات، بشكل إجرائي، في ثلاث مدارس فكرية رئيسية، مع الإدراك التام بأن الواقع أكثر تعقيداً وتشابكاً من أي تصنيف.

المدرسة التوفيقية

تضم هذه المدرسة طيفاً واسعاً من المفكرين والحركات الإسلامية المعتدلة التي تحاول التوفيق بين مبادئ الإسلام وثوابته من جهة، ومتطلبات الحداثة السياسية ومفاهيمها، ومنها الدولة المدنية، من جهة أخرى (إسبوزيتو، 1996، ص 145).

من أبرز رموز هذه المدرسة راشد الغنوشي الذي يرى أن الدولة المدنية ذات المرجعية الإسلامية هي الصيغة الأنسب للمجتمعات الإسلامية المعاصرة، فهو يؤكد أن "الإسلام لا يتعارض مع الدولة المدنية، بل يدعو إليها" (الغنوشي، 1999، ص 145).

يعرّف الغنوشي الدولة المدنية بأنها: "دولة القانون والمؤسسات، التي يختار فيها الشعب حكامه ويحاسبهم، وتقوم على أساس المواطنة والحريات"، لكنه في الوقت نفسه يؤكد على ضرورة احترام "المرجعية الإسلامية" للمجتمع، مما يعني أن الدولة، وإن كانت مدنية في شكلها، فإنها تستمد قيمها وتوجهاتها من الإسلام (الغنوشي، 2001، ص 234).

يتبنى يوسف القرضاوي موقفاً مشابهاً، حيث يرى أن الدولة المدنية هي "دولة إسلامية عصرية" (القرضاوي، 1997، ص 234)، ويرفض الدولة الدينية الثيوقراطية التي يحكم فيها رجال الدين، لكنه يؤكد على ضرورة أن تكون الشريعة الإسلامية هي المصدر الأساسي للتشريع، فهو يقول: "الإسلام لا يعرف الدولة الدينية بالمعنى الكنسي، بل يعرف الدولة المدنية ذات المرجعية الدينية" (القرضاوي، 1998، ص 234).

وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو حاكم الدولة ونبى الأمة يعلم أمته الشورى فيقول لأصحابه: "أشيروا علي"، وقد علم الصحابة الكرام في أي المواضيع يتكلمون، فإن كان وحياً ما كان لهم أن يُقدّموا بين يدي الوحي، وإن كان أمراً لم ينزل فيه الوحي أبدوا رأيهم ومشورتهم، فهذا الحباب بن المنذر يقول لرسول الله صلى الله عليه وسلم: "أرأيت هذا المنزل أمّنزل أنزلك الله تعالى ليس لنا أن نتقدمه ولا نتأخر عنه أم هو الرأي والحرب والمكيدة؟ قال: بل هو الرأي والحرب والمكيدة" (ابن هشام، بدون تاريخ، ص 620).

ولم يعرف الإسلام قدسية لأحد بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم، فمن حكم فعدل فله الطاعة، ومن غير وبذل وظلم ولم يسر بسيرة العدل فقد فسخ العقد الذي بينه وبين الرعية، وهذا الذي فهمه أبو مسلم الخولاني عندما قال لمعاوية: "السلام عليك أيها الأجير" (الأصبهاني، بدون تاريخ، ص 125).

أما طه عبد الرحمن فيقدم رؤية فلسفية أكثر عمقاً، حيث يدعو إلى "الدولة الائتمانية" التي تقوم على مبدأ "الدين المدني" (عبد الرحمن، 2012، ص 234)، ويرى أن المشكلة ليست في الدين بل في فهمنا للدين، وبذلك يدعو إلى تجاوز "الدهرانية" (العلمانية المتطرفة) و"الأصولية" معاً، وبناء دولة تستمد قيمها الأخلاقية من الإسلام لكنها تحترم التعددية والحريات (عبد الرحمن، 2014، ص 178).

المدرسة الرافضة

تقف هذه المدرسة على النقيض تماماً من المدرسة التوفيقية، فهي ترفض مفهوم الدولة المدنية بشكل قاطع، وتعتبره مفهوماً غريباً دخيلاً يتعارض مع أصول الإسلام وثوابته.

تنقسم هذه المدرسة إلى اتجاهين رئيسيين:

الاتجاه السلفي التقليدي: يرى أن الدولة المدنية مرادف للعلمانية، وأن قبولها يعني التخلي عن الحاكمية لله (الراجحي، 1995، ص 67)، ويؤكد هذا الاتجاه على ضرورة إقامة "دولة إسلامية" تطبق الشريعة بشكل كامل، وترفض كل المفاهيم الغربية مثل الديمقراطية والعلمانية (المنجد، 2005، ص 145).

أما الاتجاه السلفي الجهادي: فيذهب إلى أبعد من ذلك، حيث يرى أن الدولة المدنية هي "دولة كفر"، وأن الحكام الذين يتبنونها "طواغيت" يجب الخروج عليهم بالسلاح (المقدس، 1999، ص 123)، ويعتبر تنظيم (داعش) المتطرف أوضح تجسيد لهذا الاتجاه، حيث أعلن "الخلافة" في 2014 ورفض كل أشكال الدولة الحديثة (ستيرن وبيرغر، 2015، ص 145).

وهذا الاتجاه قد أثبت فشله على أرض الواقع، وقد أدت مفاهيمه إلى نتائج كارثية، وحولت الدين من نظام اجتماعي يستوعب الجميع إلى مجاميع اختزلت الدين في أدبياتها وحكمت على باقي الأمة والناس بالكفر، وأوجبت على نفسها قتال الجميع.

حزب التحرير، من جانبه، يرفض مفهوم الدولة المدنية ويدعو إلى إعادة الخلافة الإسلامية (النهائي، 1953، ص 234)، ويرى أن النظام السياسي في الإسلام نظام متكامل ومتميز، لا يمكن الجمع بينه وبين المفاهيم الغربية.

المدرسة التجديدية

تقف هذه المدرسة في منطقة وسطى، لكنها تختلف عن المدرستين السابقتين في منطلقاتها المنهجية، فهي لا تسعى إلى التوفيق بين الإسلام والحدثة، ولا ترفض الحدثة بشكل قطعي، بل تدعو إلى إعادة قراءة النصوص الدينية وتفكيك المفاهيم التراثية من أجل بناء رؤية إسلامية جديدة تتناسب مع العصر.

محمد شحرور، على سبيل المثال، يرى أن "الدولة الوحيدة المؤهلة لأن تعيش هي دولة المواطن (المدنية) لأنها تمتاز بالمرونة والقدرة على التطور" (شحرور، 1990، ص 178)، فهو يدعو إلى فصل واضح بين الدين والدولة، حيث يكون الدين شأناً خاصاً، بينما تكون الدولة مدنية بالكامل، تقوم على أساس المواطنة المتساوية لجميع أفرادها (شحرور، 2018، ص 54-55).

عبد الكريم سروش، بدوره، يميز بين "الدين" و"المعرفة الدينية" (سروش، 1999، ص 123)، فالدين ثابت ومقدس، لكن المعرفة الدينية (أي فهمنا للدين) متغيرة وبشرية وقابلة للنقد، كما أنه يدعو إلى "الدين العلماني"، أي الدين الذي يحترم استقلالية المجالات المختلفة (السياسة، العلم، الفن) ولا يسعى إلى السيطرة عليها (سروش، 2001، ص 145).

نصر حامد أبو زيد، من جهته، يدعو إلى نقد جذري لما يسميه بالخطاب الديني التقليدي (أبو زيد، 1994، ص 234)، ويرى أن النصوص الدينية نصوص لغوية تاريخية، يجب فهمها في سياقها وإعادة تأويلها بما يتناسب مع العصر، ويدعو إلى دولة مدنية علمانية تفصل بين الدين والسياسة، مع احترام الدين كقيمة روحية وأخلاقية (أبو زيد، 2002، ص 145).

الفصل الثاني

التحليل النقدي والمقارن

تحليل الخطابات من خلال التحليل المعمق للخطابات المختلفة، نخلص إلى عدة نتائج

مهمة تستحق التأمل:

أ. التناقضات الداخلية في الخطاب التوفيقي

على الرغم من محاولته الحثيثة لبناء صيغة توفيقية، يعاني الخطاب التوفيقي من تناقض جوهري بين مرجعيتين مختلفتين تماماً: المرجعية الإسلامية التي تؤكد على سيادة الله وحاكميته، والمرجعية الديمقراطية التي تؤكد على سيادة الشعب (بلقزيز، 2002، ص 178)، فعبارات مثل "دولة مدنية بمرجعية إسلامية" تظل غامضة وقابلة لتأويلات متعارضة، ولا تحل الإشكالية الأساسية (الجابري، 1994، ص 145).

يقول الدكتور احمد كمال أبو المجد إنه يجب تحليل المكونات المختلفة للدولة المدنية "إذ أن فيها عناصر لا نعتقد أنها تتعارض بالضرورة مع الإسلام، كاعتبار السلطة السياسية ذات أساس مدني مستمد من رضا المحكومين، ونفى الصفة الثيوقراطية عنها، وكالتسليم بحق أتباع الديانات المختلفة في ممارسة شعائهم الدينية بحرية، إلا إذا صادمت ما يعرف بالنظام العام والآداب العامة، وهي فكره ترتبط بالدولة ولا ترتبط بالإسلام، أما فصل الدين عن الدولة، بمعنى إقصاء الدين عن أن يكون له دور في تنظيم أمور المجتمع فإنها المكون الرئيسي من مكونات العلمانية الذي لا يسع مسلماً قبوله" (أبو المجد، 1981، ص 115)

أضف لذلك إشكالية التطبيق العملي لمفهوم الدولة المدنية وسط الكثير من الاختلاف في المفهوم ذاته، ناهيك عن حداثة تطبيقه بالنسبة للدول العربية، فبعد وصول "الإسلاميين" إلى الحكم، ترددوا بين خيارين، أولهما، رغبة التفرد بالحكم والسير في طريق حكم الحزب الواحد الشمولي الذي كان سارياً طيلة الحقب السابقة، والثاني، الاتجاه إلى المشاركة والحفاظ على الحريات والتعددية، وعلى آليات الانتقال السلمي للسلطة.

لكن هذا الخطاب يبقى الحل الأمثل وأفضل ما موجود على الساحة في واقعنا المعاصر، لكنه يحتاج إلى توافق ضمن التوجه الواحد وتشكيل المصطلحات بطريقة لا تترك مجالاً للخلط بين المفاهيم والتعريفات الواسعة الموجودة على الساحة.

ب. الانغلاق على الذات في الخطاب الرافض

يتميز الخطاب الرافض بالانغلاق على الذات وعدم القدرة على الحوار مع الآخر (بشارة، 2018، ص 123)، هذا الاتجاه ينطلق من مسلمة قطعية يعتبرها هي الإسلام الحق، ويكفر كل من يخالفها، هذا الخطاب، على الرغم من تماسكه المنطقي بالنسبة لأصحابه؛ إلا أنه يعجز عن فهم تعقيدات الواقع المعاصر وعن تقديم حلول عملية للمشكلات الحقيقية (لاكروا، 2012، ص 234).

فهم ينتقدون الوطنية على اعتبار أنها مزقت الأمة الإسلامية إلى وحدات، الأمر الذي أسهم في إضعافها أمام معارضيها من الديانات والحضارات الأخرى (غماري، 2016).

وقد أثبت هذا التوجه فشله وعدم قبوله في الواقع المعاصر، لا سيما في الدول العربية والإسلامية ذات الطوائف والملل المتعددة، فهو يرفض أي شكل من أشكال التعامل مع المخالفين، بل وحتى مع من يشاركونه في الدين والأرض واللغة ويختلفون معه في بعض الجزئيات.

ت. النخبوية في الخطاب التجديدي

على الرغم من عمقه الفكري وجراته في نقد التراث، يظل الخطاب التجديدي خطاباً نخبويّاً، موجهاً إلى فئة محدودة من المثقفين والأكاديميين (الخطيبي، 1980، ص 145)، فهو يستخدم لغة ومفاهيم معقدة، ويصطدم بالبنية الفكرية التقليدية السائدة في المجتمع، مما يحد من تأثيره الفعلي.

كما أنه يصطدم بالانجهاات الأخرى ويحول الصراع من تفصيل لمفهوم الدولة المدنية إلى حالة من الانقسام الداخلي ويوسع الفجوة بين فهم الثوابت عند الاتجاهات المختلفة.

ث. تأثير السياق السياسي

أظهر التحليل أن المواقف الفكرية تتأثر بشكل كبير بالسياق السياسي المحيط (دايموند، 2004، ص 234)، فتطور خطاب راشد الغنوشي وحركة النهضة، على سبيل المثال، من خطاب إسلامي شمولي قبل الثورة إلى خطاب توفقي يتبنى الديمقراطية والدولة المدنية بعد الثورة، يعكس هذا التأثير بوضوح (وولف، 2017، ص 145).

الدراسة المقارنة

مقارنة التصورات الإسلامية بالنموذج الغربي

يوضح الجدول التالي أوجه التشابه والاختلاف بين التصورات المختلفة

محور المقارنة	النموذج الغربي	المدرسة التوفيقية	المدرسة الرافضة	المدرسة التجديدية
مصدر الشرعية	الشعب (العقد الاجتماعي)	الله (الشريعة) والشعب (البيعة)	الله (الحاكمية)	الشعب (العقلانية)
الفصل بين السلطات	مبدأ أساسي	مقبول من حيث المبدأ	مرفوض (السلطة لل خليفة)	مبدأ أساسي
حقوق الأقليات	مواطنة كاملة متساوية	حقوق محفوظة بشرط الولاء	أهل ذمة (حقوق منقوصة)	مواطنة كاملة متساوية
دور الدين	محايد (فصل الدين عن الدولة)	مرجعية عليا للدولة	المصدر الوحيد للحكم والتشريع	شأن خاص (فصل الدين عن الدولة)
التعددية السياسية	مبدأ أساسي	مقبولة ضمن الإطار الإسلامي	مرفوضة (حزب واحد)	مبدأ أساسي

الفصل الثالث

المبحث الأول: دراسة حالة: تونس وتركيا ومصر

أوجد الربيع العربي مجتمعاً سياسياً منوعاً التعبيرات، يوفر فرصة لتطوير حركة تحول ديمقراطي، لكن بلوغ هذه الغاية يتوقف على تغيير جوهري في الثقافة السياسية، أبرز عيوب الثقافة السياسية العربية هو قيامها على أرضية فلسفية تميل إلى إنكار المضمون التعاقدية للنظام الاجتماعي، وكون المجتمع وعاء للسلطة، مؤهلاً لممارستها أو تفويضها لمن يمثله، وبالنسبة إلى الإسلاميين تحديداً، فإن اعتماد قدامى الفقهاء والفلاسفة تلك الأرضية، وظهور انعكاساتها في آرائهم، أكسبها بعداً دينياً، وبنيت عليها أحكام وقواعد فقهية، فصارت ما يشبه الثوابت في التفكير السياسي الديني، والتزام الحركات الإسلامية هذا التراث يقود بالضرورة إلى "خطاب" اجتماعي سياسي غير ديمقراطي، حتى لو عُرض بلغة تبدو مشابهة للغة الخطاب الديمقراطي (السيف، 2016).

إن المقاربة الدستورية تجاه مدنية الدولة في الحال العربية، ولا سيما بعد وصول التيارات الإسلامية إلى الحكم في مصر وتونس، تشهد تبايناً يتجاوز حدود اختلاف الصوغ الدستوري، لتعكس المفارقات بين هذه الدول في كيفية معالجتها حضور الدين، سواء أكان على صعيد التحديد الدستوري لمكونات هوية الدولة أم مصادر التشريع فيها أم حتى على صعيد التنظيم الدستوري لحقوق مواطنيها وحرّياتهم، الأمر الذي يعني غياب مقاربة دستورية عربية لحسم إشكالية علاقة الدين بالدولة، واستمرار حالة الإرباك والتضارب في المعالجة والمواءمة الدستورية بين الموروث الديني والتطلع إلى إقامة الدولة المدنية الحديثة في الحال العربية، ما يصعب معه القول بتوافر الركائز والمقومات الرئيسة للدولة المدنية، في المدونات الدستورية العربية لدول الحراك الثوري (أبومطر، 2016).

تونس: نموذج التوافق الهش

بعد ثورة 2011، مثلت التجربة التونسية نموذجاً مهماً لمحاولة بناء دولة مدنية بمرجعية إسلامية، وقد توصلت حركة النهضة الإسلامية، بقيادة راشد الغنوشي، إلى توافقات مع القوى العلمانية واليسارية لصياغة دستور 2014، ينص على أن تونس "دولة مدنية" (المادة الثانية)، وأن "الإسلام دينها" (المادة الأولى)، دون أن ينص صراحة على أن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع (دستور الجمهورية التونسية، 2014؛ ماركس، 2018، ص 123).

كان هذا التوافق نتاج مفاوضات طويلة وصعبة، شملت تنازلات من جميع الأطراف.

فقد تخلت حركة النهضة عن مطالبتها بالنص على أن الشريعة الإسلامية هي مصدر التشريع، كما قبلت بمبادئ المساواة الكاملة بين الرجل والمرأة، في المقابل، قبلت القوى العلمانية بالنص على أن الإسلام دين الدولة، وأن تونس جزء من الأمة الإسلامية (قرامي، 2007، ص 178). لكن هذا التوافق ظل هشاً، وتعرض للتحديات عبر السنين، حيث شهدت تونس أزمات سياسية واقتصادية متكررة، وصلت ذروتها في 25 يوليو 2021، عندما أعلن الرئيس قيس سعيد تجميد البرلمان وإقالة الحكومة (بي بي سي عربي، 2021)، مما أثار مخاوف من عودة الاستبداد السياسي مجدداً.

تركيا: من العلمانية الصارمة إلى الإسلام السياسي

تقدم التجربة التركية نموذجاً مختلفاً، حيث حاول حزب العدالة والتنمية، بقيادة رجب طيب أردوغان، إعادة تعريف العلمانية التركية الصارمة التي أرساها مصطفى كمال أتاتورك (لويس، 2000، ص 123)، فقد تبني الحزب خطاباً يجمع بين القيم الإسلامية المحافظة والديمقراطية والتنمية الاقتصادية (ياوز، 2009، ص 234).

في السنوات الأولى (2002-2010)، نجح الحزب في تحقيق إنجازات اقتصادية وسياسية ملفتة، وقدم نفسه كنموذج للتوفيق بين الإسلام والديمقراطية (فولر، 2004، ص 178)، إلا أن الأمور بدأت تتحول تدريجياً إلى الحزم والصرامة، خاصة بعد محاولة الانقلاب الفاشلة في 2016 (چاغايتاي، 2017، ص 145)، حيث استثمرت الحكومة هذه المحاولة لفرض حالة الطوارئ، وإحكام قبضتها، وتعديل الدستور.

مصر: إخفاق التجربة

تمثل التجربة المصرية نموذجاً لتراجع الإسلام السياسي في إدارة الدولة الحديثة، فبعد ثورة 25 يناير 2011، وصلت جماعة الإخوان المسلمين إلى الحكم عبر الانتخابات، وتولى محمد مرسي الرئاسة في يونيو 2012 (بدوي، 2012، ص 234).

في ظل تعثر أداء الإخوان في حكم مصر أو إخفاقهم نهائياً في ترسيخ أهمية المشروع الإسلامي وتفرد، فإن ذلك قد يقضي على إمكان صمود المشروعات الإسلامية في الدول الأخرى، وقد تراجع الثقة في المشروع الإسلامي برمته جراء ذلك (عبد مولي، 2016).

في 3 يوليو 2013، قام الجيش بعزل مرسي وسط تظاهرات مطالبة برحيله (الجزيرة نت، 2013)، عادت مصر بعدها إلى الحكم العسكري تحت قيادة عبد الفتاح السيسي، الذي تبني

خطاباً معادياً بشدة للإخوان المسلمين وللإسلام السياسي بشكل عام (كوك، 2014، ص 123). وقد أظهرت هذه التجربة محدودية الخطاب التوفيقي للإخوان، وعدم قدرتهم على التعامل مع تعقيدات الواقع السياسي المصري (براون، 2013، ص 234).

المبحث الثاني: نحو نموذج مقترح: "الدولة المؤسسية الإسلامية"

لتوضيح المشكلة واقتراح الحل لابد من تفصيل الآتي:

تلخيص الآراء في علاقة الدين بالدولة:

أولاً: مذهبي الكهنوت والثيوقراطية (دينية السلطة والتشريع) فكلاهما يقومان على الخلط بين الدين والدولة، وجعل العلاقة بينهم علاقة تطابق، وليست علاقة وحده وارتباط وهذا الحل ينتهي إلى القول بدينية السلطة والتشريع، أي نفي مدنية السلطة. ثانياً: العلمانية (مدنية السلطة والتشريع): وتقوم على فصل الدين عن الدولة، أي فصل السلطة (الدينية) عن السلطة السياسية، وهذا الحل يقول بمدنية السلطة والتشريع، أي ينفي دينية التشريع.

ثالثاً: المنظور السياسي الإسلامي (مدنية السلطة ودينية التشريع): والحل

الإسلامي (الصحيح) يقوم على أن علاقة الدين بالدولة هي علاقة وحدة وارتباط (وليست علاقة خلط أو تطابق كما في الثيوقراطية)، لأن السلطة في الإسلام مقيدة بمفاهيم وقيم قواعد كلية، مصدرها النصوص اليقينية الورود القطعية الدلالة كالشورى والعدل والمساواة.. كما أنها علاقة تميز (وليست علاقة فصل كما في العلمانية)؛ لأن الإسلام ميز بين التشريع كوضع إلهي ثابت والاجتهاد ككسب بشري متغير، فالمنظور السياسي الإسلامي يقوم على مدنية السلطة (وليس التشريع كما في العلمانية)؛ كون الحاكم في المنظور السياسي الإسلامي نائب ووكيل عن الجماعة، لها حق تعيينه ومراقبته وعزله إذا جار، كما يقوم على دينية التشريع على مستوى أصوله (وليس السلطة كما في الثيوقراطية)، باعتبار أن قواعد الشريعة الأصولية هي المصدر الرئيسي للتشريع (خليل، 2018).

وانطلاقاً من النتائج السابقة، نرى أن الخروج من حالة الجدل والاستقطاب الراهنة يتطلب تجاوز ثنائية "الدينية" و"المدنية"، والبحث عن نموذج جديد ينطلق من واقع المجتمعات الإسلامية وتراثها الحضاري، ويستفيد في الوقت نفسه من منجزات الحداثة السياسية.

لذا أقترح نموذج عملي وهو "الدولة المؤسسية الإسلامية" الذي يقوم على عدة معايير أساسية، أولها المؤسسية بدلاً من الأيديولوجيا، حيث تركز الدولة على بناء مؤسسات دستورية وقانونية راسخة ومستقلة، تكون هي الضامن للحقوق والحريات.

ثانيها الاستناد إلى مقاصد الشريعة بدلاً من جزئيات الفقه التي قد لا تنسجم مع متطلبات واقعنا المعاصر لا سيما وأنها نتاج اجتهادات الفقهاء في عصور سابقة، حيث تستند الدولة في تشريعاتها إلى المقاصد الكلية للشريعة (حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال)، وترك تفاصيل الأحكام للاجتهاد البشري المتغير، واعتبار المواطنة بدلاً من الذمية معياراً ثالثاً، حيث تقوم الدولة على أساس المواطنة الكاملة المتساوية لجميع أفرادها، بغض النظر عن الدين أو المذهب مع الحفاظ على ثوابت الدين.

والمعيار الرابع هو الفصل بين السلطات بدلاً من دمجها، حيث تؤكد الدولة على الفصل الواضح بين السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية-وقد ذكرت كيفية ذلك في الموضوع السابق-

التعددية والحوار بدلاً من الإقصاء معيار خامس، حيث تحترم الدولة التعددية الفكرية والسياسية والدينية، وتشجع الحوار البناء بين جميع الأطراف، وأخيراً، الشفافية والمحاسبة، حيث تخضع جميع السلطات والمؤسسات للمساءلة والمحاسبة من قبل الشعب والقضاء المستقل. قد يعترض البعض أن جزء كبير من هذه المعايير موجودة بالفعل، والرد عليهم هو أن هذه المعايير وإن كان بعضها موجوداً إلا أن تطبيقها أقرب إلى الشكل النظري الذي لا يخلو من التجاوزات والتفرد.

خاتمة

في نهاية هذا البحث، يمكن القول إن الجدل حول مفهوم الدولة المدنية في الفكر السياسي الإسلامي المعاصر هو في جوهره جدل حول كيفية التوفيق بين الأصالة والمعاصرة، وبين الهوية الدينية ومتطلبات الدولة الحديثة، وقد أظهر البحث أن هذا الجدل أفرز استجابات متباينة، تراوحت بين الرفض المطلق والقبول المشروط والتجاوز النقدي.

النتائج الأساسية

كشف البحث في دراسته النقدية التحليلية لخطابات الفكر السياسي الإسلامي المعاصر حول الدولة المدنية عن مجموعة من النتائج المهمة التي تستحق التأمل العميق.

أولاً: التصنيف الثلاثي (توفيقي، رافض، تجديدي) الذي اعتمدناه في هذا البحث هو تصنيف إجرائي مفيد، لكنه لا يعكس كل تعقيدات المشهد الفكري، فالواقع أكثر تعقيداً وتشابكاً مما قد توحي به التصنيفات.

ثانياً: موقف المفكرين والحركات الإسلامية من الدولة المدنية لا يتحدد فقط بالمنطلقات النصية أو الفقهية، بل يتأثر بمجموعة معقدة من العوامل المتداخلة، منها السياق السياسي المحلي، والتجربة التاريخية، والتكوين الفكري، كلها عوامل تلعب دوراً حاسماً في تشكيل المواقف.

ثالثاً: مفهوم الدولة المدنية لم يكن مفهوماً ثابتاً، بل تطور بشكل ملحوظ خلال الفترة الزمنية للدراسة (2010-2024)، فيمكن رصد ثلاث مراحل رئيسية: مرحلة الحماس (2011-2013) في أعقاب ثورات الربيع العربي، حيث ساد نوع من التفاؤل بإمكانية بناء دولة مدنية ديمقراطية، ثم مرحلة الاستقطاب (2013-2019) مع تعثر التحولات الديمقراطية، حيث تراجع الخطاب التوافقي وتصاعد الخطاب الرافض والنقدي، وأخيراً مرحلة المراجعات (2019-2024) التي بدأت تظهر فيها ملامح مراجعات فكرية لدى بعض التيارات الإسلامية، مع تزايد الاهتمام بالنماذج الآسيوية.

رابعاً: كشفت الدراسة المقارنة أن هناك فجوة كبيرة بين النظرية والتطبيق، الخطابات التوفيقية التي تبدو مقنعة على المستوى النظري، تصطدم بصعوبات كبيرة عند التطبيق.

خامساً: النماذج التطبيقية في تونس وتركيا ومصر أظهرت أن نجاح أو فشل التجربة الإسلامية الحديثة في الحكم لا يعتمد فقط على صحة الأفكار، بل على عوامل أخرى كثيرة، منها القدرة على التوافق الوطني، والكفاءة في إدارة الاقتصاد، والقدرة على ضبط المؤسسة العسكرية، كلها عوامل حاسمة.

التوصيات

بناءً على ما سبق، نختم البحث بتقديم مجموعة من التوصيات الموجهة لمختلف الأطراف المعنية.

● تجاوز الدراسات الوصفية التي تكتفي بعرض المواقف، والتركيز على الدراسات النقدية التحليلية

● الانفتاح على دراسة تجارب إسلامية غير عربية، مثل التجربة الإندونيسية والماليزية والأهم من ذلك، العمل على تطوير مفاهيم جديدة وأصيلية تنبع من التراث الإسلامي وتستجيب لتحديات العصر.

- بالنسبة للحركات الإسلامية وصناع القرار، فعلها القيام بمراجعات فكرية وسياسية شجاعة لتجارب العقود الماضية.
- التركيز على بناء التوافقات الوطنية الواسعة حول المبادئ الأساسية للدولة والاستثمار في بناء المؤسسات الديمقراطية الراسخة التي تندمج مع مقاصد الشريعة ولا تعارضها.
- تعزيز ثقافة الحوار والتسامح ونبد التطرف والتكفير، والمطالبة بالشفافية والمحاسبة من جميع الأطراف السياسية، ودعم الدراسات والأبحاث المستقلة حول قضايا الدولة والدين.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية

الكتب:

1. أبو زيد، نصر حامد، (1994)، نقد الخطاب الديني، سينا للنشر، القاهرة.
2. أبو زيد، نصر حامد، (2002)، هكذا تكلم ابن عربي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
3. بدوي، تامر، (2012)، الإسلاميون قادمون، دار الشروق، القاهرة.
4. بشارة، عزمي، (2013)، الدين والعلمانية في سياق تاريخي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة.
5. بشارة، عزمي، (2018)، في الإجابة عن سؤال: ما السلفية؟، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة.
6. بلقزيز، عبد الإله، (2002)، الدولة في الفكر الإسلامي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
7. بوتنام، روبرت، (2001)، جعل الديمقراطية تعمل، ترجمة: محمد الجوهري، دار الأمين، القاهرة.
8. تيلي، تشارلز، (1995)، الثورات الأوروبية، ترجمة: ليلى الموسوي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.

9. الجابري، محمد عابد، (1989)، إشكاليات الفكر العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
10. الجابري، محمد عابد، (1994)، الديمقراطية وحقوق الإنسان، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
11. جاغابتاي، سونر، (2017)، الرئيس الجديد، ترجمة: محمد الخولي، دار الشروق، القاهرة.
12. حلاق، وائل، (2014)، الدولة المستحيلة: الإسلام والسياسة ومآزق الحداثة الأخلاقي، ترجمة: عمرو عثمان، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت.
13. حميد، شادي، (2017)، الاستثناء الإسلامي، ترجمة: عمر الأيوبي، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت.
14. حوراني، ألبرت، (1977)، الفكر العربي في عصر النهضة، ترجمة: كريم عزقول، دار النهار، بيروت.
15. الخطيبي، عبد الكبير، (1980)، النقد المزدوج، ترجمة: محمد برادة، دار الثقافة، الدار البيضاء.
16. دال، روبرت، (2000)، عن الديمقراطية، ترجمة: أحمد أمين الجمل، دار الأهرام، القاهرة.
17. دايموند، لاري، (2004)، روح الديمقراطية، ترجمة: نمير عباس مظفر، دار الكتاب الجديد، بغداد.
18. الراجحي، عبد العزيز، (1995)، الحكم بغير ما أنزل الله، دار الوطن، الرياض.
19. زيدان، محمد عصام، (2013)، المواطنة والدولة المدنية في الفكر الإسلامي المعاصر: راشد الغنوشي نموذجاً، جداول للنشر والتوزيع، بيروت.
20. سروش، عبد الكريم، (1999)، القبض والبسط في الشريعة، ترجمة: أحمد القبانجي، دار الجديد، بيروت.
21. ستيبان، ألفريد، (2005)، حجج من أجل التوأمة، ترجمة: أحمد زايد، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة.
22. ستيرن، جيسيك، وبيرغر، ج. م.، (2015)، داعش: دولة الرعب، ترجمة: معين الإمام، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت.

23. السيد، رضوان، (2004)، الصراع على الإسلام: الأصولية، الحداثة، والإصلاح، دار الجديد، بيروت.
24. شحرور، محمد، (1990)، الكتاب والقرآن: قراءة معاصرة، الأهالي للطباعة والنشر، دمشق.
25. الطهطاوي، رفاعة، (1993)، تخليص الإبريز في تلخيص باريز، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
26. عبد الرحمن، طه، (2012)، روح الدين، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء.
27. عبد الرحمن، طه، (2014)، بؤس الدهرانية، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء.
28. العوا، محمد سليم، (2012)، في النظام السياسي للدولة الإسلامية، دار الشروق، القاهرة.
29. الغنوشي، راشد، (1999)، مقاربات في العلمانية والمجتمع المدني، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
30. الغنوشي، راشد، (2001)، من تجربة الحركة الإسلامية في تونس، دار الحكمة، لندن.
31. فولر، غ. إ.، (2004)، مستقبل الإسلام السياسي، ترجمة: محمد درويش، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت.
32. قرامي، أمل، (2007)، الاختلاف في الثقافة العربية الإسلامية، دار الطليعة، بيروت.
33. القرضاوي، يوسف، (1997)، من فقه الدولة في الإسلام، دار الشروق، القاهرة.
34. القرضاوي، يوسف، (1998)، السياسة الشرعية في ضوء نصوص الشريعة ومقاصدها، مكتبة وهبة، القاهرة.
35. قطب، سيد، (1979)، معالم في الطريق، دار الشروق، القاهرة.
36. كازانوف، خوسيه، (2011)، الأديان العامة في العالم الحديث، ترجمة: قسم الترجمة بدار جداول، جداول، بيروت.
37. كوك، ستيفن، (2014)، الصراع من أجل مصر، ترجمة: محمد الخولي، دار الشروق، القاهرة.
38. لأكروا، ستيفان، (2012)، زمن الصحوة، ترجمة: عبد الحق الزموري، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، الرياض.

39. لوك، جون، (1982)، رسالتان في الحكم المدني، ترجمة: ماجد فخري، دار الطليعة، بيروت.
40. لويس، برنارد، (2000)، تركيا الحديثة، ترجمة: أحمد عبد الكريم، دار الآفاق العربية، القاهرة.
41. ليبست، سيمور مارتن، (1971)، الإنسان السياسي، ترجمة: عبد المحسن سعد، دار المعارف، القاهرة.
42. لينش، مارك، (2013)، الانتفاضات العربية: الرأي العام غير المكتمل في الشرق الأوسط الجديد، ترجمة: عمر الأيوبي، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت.
43. مانهايم، كارل، (1968)، الأيديولوجيا واليوتوبيا، ترجمة: محمد رجا الديري، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
44. ماركس، مونيكا، (2018)، شباب ضد الثورة، ترجمة: عبد الرحمن عياش، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت.
45. الماوردي، أبو الحسن، (1985)، الأحكام السلطانية، دار الكتب العلمية، بيروت.
46. مل، جون ستيوارت، (2005)، في الحرية، ترجمة: هيثم كامل، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة.
47. المقدسي، أبو محمد، (1999)، الديمقراطية دين، دار البيارق، عمان.
48. المنجد، محمد، (2005)، الديمقراطية دين، دار الوطن، الرياض.
49. النبهاني، تقي الدين، (1953)، نظام الحكم في الإسلام، دار الأمة، بيروت.
50. هايدمان، ستيفن، (2018)، الحرب من أجل سوريا، ترجمة: عمر الأيوبي، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت.
51. هيفنر، روبرت، (2004)، الديمقراطية المدنية، ترجمة: عبد النور خراقي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء.
52. وليامز، ريموند، (2005)، الكلمات المفتاحية: مفردات الثقافة والمجتمع، ترجمة: نعيمان عثمان، وزارة الثقافة، دمشق.
53. وولف، آن، (2017)، الإسلام السياسي في تونس، ترجمة: محمد الحاج سالم، دار محمد علي الحامي، تونس.

54. ياوز، هاكان، (2009)، الإسلام العلماني، ترجمة: عبد الرحمن عياش، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت.
55. براون، ناثن، (2013)، عندما انتصر الإسلاميون، ترجمة: عمر الأيوبي، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت.
- المقالات والدوريات العلمية:
56. سروش، عبد الكريم، (2001)، الدين العلماني، مجلة قضايا إسلامية معاصرة، العدد 15، ص 145-167.
- المواقع الإلكترونية:
57. الجزيرة نت، (2013، 3 يوليو)، مصر: الجيش يعزل مرسي ويعلق الدستور، <https://www.aljazeera.net>
58. بي بي سي عربي، (2021، 26 يوليو)، تونس: قيس سعيد يعلن تجميد البرلمان وإقالة الحكومة، <https://www.bbc.com/arabic>
59. شحرور، محمد، (2018)، الدولة المدنية في التنزيل الحكيم، موقع الدكتور محمد شحرور.
60. خليل، محمد، (7 أغسطس، 2018)، العلاقة بين الدين والدولة بين الكهنوت والثيوقراطية والعلمانية والدولة المدنية، <https://2cm.es/1ihrx>
61. العربي الجديد، (6 نوفمبر، 2016)، الإسلاميون وإشكالية الخطاب الديمقراطي، <https://2cm.es/1ihse>
- الوثائق الرسمية:
62. دستور الجمهورية التونسية، (2014، 27 يناير)، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية. ثانياً: المراجع الأجنبية

Books:

63. Gallie, W. B., (1956), **Essentially Contested Concepts**, Proceedings of the Aristotelian Society, Vol. 56, pp. 167-198.
64. Hefner, R. W., (2004), **Civil Islam: Muslims and Democratization in Indonesia**, Princeton University Press, Princeton.

65. Esposito, J. L., & Voll, J. O., (1996), **Islam and Democracy**, Oxford University Press, New York.
66. Fuller, G. E., (2004), **The Future of Political Islam**, Palgrave Macmillan, New York